بنك البحرين والكويت يحقق أرباح بلغت 27.1 مليون دينار بحريني ، ويحافظ على سيولة تفوق 25% من مجموع الأصول، ومعدل كفاية رأس المال يتجاوز 20%

عقد مجلس إدارة بنك البحرين والكويت اجتماع له يوم الأحد الموافق 1 فبراير 2009 لاستعراض واعتماد النتائج المالية لعام 2008. وعقب الاجتماع أعلن السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة، أن بنك البحرين والكويت حقق أرباح بلغت 27.1 مليون دينار بحريني مقارنة مع 30.0 مليون دينار بحريني في عام 2007. وتماشيا من ممارسات الصناعة المصرفية، قام بنك البحرين والكويت وبشكل حكيم بتوفير احتياطيات مقابل بعض الأصول المالية تجاوبا مع الظروف الغير مواتية في الأسواق المالية العالمية.

وخلافا للاحتياطيات مقابل بعض الاستثمارات والتي بلغت 46.9 مليون دينار بحريني، حققت جميع الأنشطة الأساسية الأخرى اتجاهات إيجابية مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى تحقيق أرباح من أداء أعمال البنك الأساسية بلغت 71.2 مليون دينار بحريني، أي ما يعادل نمو بنسبة 51.0% مقارنة مع عام 2007. ونمت صافي إيرادات الفوائد بحدود 6.4 مليون دينار بحريني لتصل إلى 57.0 مليون دينار بحريني، في حين أن الدخل من غير الفوائد نمى بنسبة عالية بلغت 78.1% ليصل إلى 54.9 مليون دينار بحريني، مدفوع بشكل رئيسي بإيرادات الاستثمارات التي بلغت 24.6 مليون دينار بحريني، وإيرادات الشركات التابعة للبنك البالغة 3.2 مليون دينار بحريني، بالإضافة إلى الدخل من العملات الأجنبية الذي وصل إلى 4.3 مليون دينار بحريني، والدخل من الرسوم والعمولات والذي حقق مبلغ 22.0 مليون دينار بحريني.

لقد حقق البنك صافي أرباح بلغت 7.0 مليون دينار بحريني لعملياته خلال الربع الأخير لعام 2008 مقارنة ب 4.3 مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام الماضي، مدفوعاً بشكل رئيسي من دخل الفوائد بالإضافة إلى إيرادات الاستثمارات.

وبالرغم من نمو التكلفة التشغيلية بنسبة 14.5% لتستوعب نمو مبادرات حوافز الموظفين الأخيرة، والمزيد من التوسع في الأنشطة التجارية الأساسية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومرافق

البنك، إلا أن نسبة التكلفة التشغيلية إلى الدخل من الأنشطة التجارية الرئيسية تحسنت من 37.8% في ديسمبر 2007 إلى 31.5% في ديسمبر 2008، مما يعكس قوة النمو الكامنة في أعمال البنك الأساسية.

وبعد افتتاح فرع البنك في "البحرين سيتي سنتر" في أكتوبر 2008، من أجل تحسين الخدمة والوصول إلى الزبائن من الأفراد، قام بنك البحرين والكويت مؤخرا بافتتاح "مركز إدارة النقد" في مجمع التأمينات الاجتماعية، وذلك كجزء من سياسة البنك لتقديم خدمات متميزة لعملائه من الشركات . وسيقدم المركز للشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهيئات الحكومية والقطاع العام، والمؤسسات الأهلية، خدمات متكاملة لإدارة النقد والخدمات الأخرى مثل تحويل الأموال والإيداعات والتحصيل. وقام البنك كذلك بتحديث قاعدته من أجهزة الصراف الآلي لتكون متوافقة مع نظام الشرائح الذكية، وذلك وفقا للمتطلبات التشريعية. وبالنظر إلى المستقبل، وكجزء من الاستثمار في تعزيز خدمات الزبائن، سيقوم بنك البحرين والكويت قريبا بافتتاح أكبر مجمع مالي له على الإطلاق في الرفاع الغربي، إلى جانب ثلاثة مجمعات مالية أخرى في مدينة عيسى ومدينة حمد وشارع المعارض.

ولقد نمت الميزانية العمومية للبنك لتبلغ 2,165 مليون دينار بحريني، أي بزيادة قدرها 73 مليون دينار بحريني بالمقارنة مع ديسمبر 2007. وجاءت هذه الزيادة في أعمال البنك مدفوعة بالزيادة في صافي القروض والسلف بلغت 20.1% لتصل إلى 1,354 مليون دينار بحريني. ونمت ودائع العملاء أيضا بنسبة 19.6% لتصل إلى 1,337 مليون دينار بحريني، على الرغم من بوادر الأزمة المالية، مما يعكس ثقة العملاء في البنك.

ونتيجة لإتباع منهج حذر ومحافظ لإدارة مخاطر السيولة، حافظ البنك على وضع جيد للسيولة مع نسبة للأصول السائلة إلى مجموع الأصول تخطت 25%، ومعدل كفاية رأس المال تجاوز 20%، وهو أعلى بكثير من المتطلبات التشريعية.

واستنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه ، قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع أرباح نقدية تبلغ 20 فلس للسهم الواحد، و أسهم منحة بنسبة سهم واحد لكل 20 سهم.

وتعليقا على نتائج البنك، قال السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة "على الرغم من الاحتياطات الاستثنائية التي كان علينا احتسابها خلال عام 2008، إلا أننا فخورون بأن البنك قد حقق أداءً ممتازاً، في واحدة من أصعب السنوات على الأسواق المالية العالمية ".

وأضاف "يسرنا أنه وعلى عكس الاتجاه السائد في الصناعة المصرفية، حافظت وكالات التصنيف على تصنيف العناصر الرئيسية للبنك. فتصنيف وكالة فيتش (FITCH) حافظ على التصنيف الطويل الأجل لإيصال الإيداعات الدولية عند A- ، وعلى إيصال الإيداعات الدولية القصيرة الأجل عند F2، في حين أكدت موديز تصنيفها باستثناء التغيير في A2 على التوقعات المستقبلية للودائع بالعملات الأجنبية على المدى الطويل، من مستقر إلى سلبي، وذلك بعد تغيير تصنيف البحرين بنفس الحدود".

من جانبه قال السيد عبد الكريم بوجيري، الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت "يمكن القول إن عام 2008 كان العام الأكثر صعوبة في التاريخ المصرفي العالمي حتى الآن، إلا أننا يمكننا أن ننظر إلى هذه الفترة بارتياح كامل. ففي حين كانت العديد من البنوك تكافح من أجل البقاء، كان بنك البحرين والكويت في وضع يحسد عليه بقدرته على تحقيق أداء متميز لصالح حملة الأسهم. لقد قام البنك بتوفير احتياطيات كبيرة لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، والتي كان من شأنها أن تجعل من نتائج عام 2008 جيدة بكل المقاييس. كما أن حرفية موظفينا وعلى جميع المستويات وعبر جميع قطاعات عملياتنا كانت تحت اختبار لم يسبق له مثيل إلا أنها أثبتت كفاءتها ومهارتها المنقطعة النظير".

وأشار السيد بوجيري "على الرغم من حالة عدم اليقين والشكوك التي لا تزال ماثلة أمامنا، إلا أننا نتطلع للفترة المقبلة بارتياح في ضوء الاستراتيجيات وخطط العمل المستقبلية، حيث سنواصل تقديم خدمات مالية ذات مستويات عالمية لزبائننا الأعزاء".

For Media Enquiries, you may contact:
Abeer Swar
BBK- Corporate Communications Department
P.O. Box 597
Kingdom of Bahrain
Tel:17207240
Fax:17215587
email:swar@bbkonline.com
Website : www.bbkonline.com